دراسة تطور معايير الاستقرار النقدي للعراق للمدة (2016-2022)

محمد عبد الأمير رشيد حسن
أ.م. سيماء محسن علاوي
الجامعة العراقية / كلية الإدارة والاقتصاد

ECONOMICS AND ADMINISTRATIVE STUDIES JOURNAL (EASJ)
EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.10

Evolution of Iraq's Monetary Stability Standards for the Period (2016-2022)

تطور معايير الاستقرار النقدي للعراق للمدة (2016-2022)

Muhammad Abdul Amir Rashid Hassan*
Assistasn Prof. Simaa Mohsen Alawi
University of Iraq / College of Administration and Economics

محمد عبد الأمير رشيد حسن*
أ.م. سيماء محسن علاوي
الجامعة العراقية /كلية الإدارة والاقتصاد

Received: 09/12/2024 Accepted: 07/01/2025 Published: 01/09/2025

تاريخ الاستلام: 2024/12/09 تاريخ القبول: 2025/01/07 تاريخ النشر: 2025/09/01

المستخلص:

يواجه الاقتصاد العراقي الكثير من الازمات الاقتصادية، والتي تؤثر سلباً على الاستقرار النقدي للعراق، ويهدف البحث الى معرفة تأثير ادوات ومؤشرات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي، واي من هذه الادوات ذات التأثير الأكبر في تحقيق هدف الاستقرار النقدي، وفي سبيل تقليل الجهود المبذولة من قبل المسؤولين عن وضع السياسة النقدية في سبيل تحقيق افضل النتائج وليتسنى لهم وضع الخطط المستقبلية والتي تكون ذات تأثير اكبر على الاقتصاد. وتنبع أهمية البحث من اهمية الاستقرار النقدي وما يسببه من اثار ايجابية أو سلبية في الاقتصاد. اتضح ومن خلال ما جاء في البحث دور تأثير السياسة النقدية في الوصول الى هدف الاستقرار النقدي في العراق في ظل التقلبات والتذبذبات الحاصلة في ادوات ومؤشرات السياسة، إلا ان عرض النقد كمؤشر للسياسة النقدية لوحظ انه الى جانب سعر الصرف لهم التأثير الأكبر في تحقيق الاستقرار النقدي، وان عدم وضوح اتجاه النظام الاقتصادي في العراق ادى الى ضعف الادارة وعدم التنسيق بين اهدافها وانشطتها الاقتصادية بالإضافة الى ضعف وهشاشة البنية القانونية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد.
القانونية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

الكلمات المفتاحية: العملة العراقية، معايير الاستقرار النقدي، السياسة النقدية.

بحث مستل من بحث الدبلوم العالي

*Corresponding Author: Muhammad Abdul Amir

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.10

Abstract

The Iraqi economy suffers from many economic crises, which contain the total amount of cash for Iraq, and the research aims to know the impact of monetary policy tools and indicators with certainty in achieving monetary perfection, and which of these tools has the greatest impact in achieving the monetary goal, so that it does not affect Then, they set monetary policy in order to achieve the best results, so that they can set future goals that will have a greater impact on the economy. The importance of the research stems from the importance of the approximate amount of money and the positive or harmful effects it causes on the economy. Hence, through what was stated in the research, political influence certainly plays a role in reaching an approximate final goal in Iraq in light of the fluctuations and associated impurities in policy tools and indicators. However, the money supply as an indicator of monetary policy confirms that in addition to the high exchange rate in achieving financial perfection, and the lack of clarity in the direction of the economic system in Iraq, it led to weak management and a lack of implementation of its goals and economic activity, in addition to the weakness and weakness of the legal and social structure in the country.

Keywords: Iraqi currency, monetary stability criteria, monetary policy.

المقدمة

تعد السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية لأنها تمارس دوراً كبيراً وفاعلاً في عملية تنظيم المعروض النقدي والسيطرة على السيولة النقدية والائتمان وتستطيع تأدية هذا الدور من خلال البنك المركزي بصفته أعلى سلطة نقدية وتُحقق أهداف حيوية عن طريق أولويات تحددها المشاكل الاقتصادية في الاقتصاد العراقي إذ أن في بعض الأحيان تستخدم أهداف وسيطة مثل سعر الفائدة لكي تتمكن من تحقيق اهداف نهائية مثل الحد من التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار، لأن له أثار سلبية سوف تنعكس على واقع الاقتصاد العراقي وهو أمر تسعى كل اقتصادات العالم إليه لذلك هذه المشاكل هي أبرز تحدي واجهته السلطات النقدية بعد سنة (٢٠٠٣)، ويتطلب رسم السياسة النقدية طريقة مستقلة وأن تكون مرنة ولديها الحرية التامة في استخدام أدواتها وهذا ما حصل علية البنك المركزي بعد أن حصل على الاستقلالية التامة من خلال قانون البنك المركزي رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤)

مشكلة الدراسة :

ان مشكلة عدم الاستقرار النقدي من المشاكل التي تواجهها معظم دول العالم، مهما بلغت من التطور الاقتصادي، حيث قد تعجز ادوات السياسة النقدية في بعض الاحيان من الوصول الى حالة الاستقرار النقدي المطلوب او قد تكون ادوات السياسة النقدية في بعض الاحيان غير كفوءة في تحقيق الاستقرار النقدي المرغوب، ومن هنا ينقب البحث عن اوجة الخلل الموجود في هذه السياسة ومعرفة المعوقات التي تحد من ادوت هذه السياسة في الوصول لحالة الاستقرار النقدي.

أهمية الدراسة:

تبرز الاهمية العلمية لهذه الدراسة في مدى فعالية تطبيق السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي والتوازن في الاقتصاد ، والتي تنعكس أساسا في مدى تحكمها في مستوى العام للاسعار والمعروض النقدي تماشيا مع الظروف الراهنة التي يمر بها الاقتصاد العراقي، وبذلك تحقيق الاستقرار النقدي، وذلك ان السياسة النقدية في الكثير من الدول المتقدمة منها، احتلت دورا رياديا في تحقيق هذا الهدف، بحيث وجود سياسة نقدية فعالة يدل على وجود سلطة نقدية.

اهداف الدراسة:

ترمي الدراسة الى تحقيق الاهداف الاتية:

1- التعرف على مفهوم السياسة النقدية واهم ادواتها واهدافها.

2- الاحاطة بمفهوم الاستقرار النقدي واهميته ابرز مؤشراته.

3- دراسة تطور السياسة النقدية والاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2016-2022).

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.10

فرضية الدراسة:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان للسياسة النقدية دوراً فاعلاً في تحقيق الاستقرار النقدي ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي والتحليلي لبيان أهمية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي وتفعيل دور السياسة النقدية.

بعض الدراسات السابقة

1- دراسة(داغر وعاشور،2014)، ركز الباحثان على تحليل فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين هدف الدراسة فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي بعد حصول البنك المركزي على الاستقلالية التامة، اثبتت النتائج السيطرة على سعر الصرف وخفض المستوى العام للاسعار واوصت الدراسة بتوفير المناخ الملائم لعمل السياسة النقدية بحرية تامة والاستفادة من الاستقرار النسبي الذي حققته واعادة صياغة السياسات الاقتصادية المسؤولة عن تحريك القطاعات الانتاجية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، المجلد ،20 العدد 77 ،2014

2- (دراسة عميروش 2017)، فعالية السياسة النقدية في الجزائر، هدف الدراسة الى تقويم فعالية السياسة النقدية في الجزائر باستخدام مقاربة تحليلية نقدية والتي تضمنت تحليل الاطار القانوني للسياسة النقدية في المحور الاول، وتقويم فعاليتها في الواقع العملي في تحقيق هدف استقرار المستوى العام للاسعار في المحور الثاني، واثبتت النتائج ان الاطار القانوني للسياسة النقدية في هذه المرحلة لم يستفد من التطور الحاصل في الفكر النقدي وتطبيقاته في الجزائر بسبب القاعدة النقدية ضعيفه وبالتالي في عرض النقدي كهدف وسيط للسياسة النقدية ويعني ذلك التطور في معدلات التضخم لايرتبط بالسياسة النقدية بل يرتبط بعوامل اخرى، واوصت الدراسة يمكن اعتبار احجام المصارف عن الاقتراض والسياسة النقدية الحذرة من العوامل المهمة التي تساهم في امتصاص السيولة وتعتبر عاملا مهم لاستقرار المستوى العام للاسعار، دراسة تحليلة لفاعلية السياسة النقدية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد3 العدد1 ،2017

3- دراسة (Goldberg:2020) بعنوان استراتيجيات وادوات السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار المالي، تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الاستقرار المالي عن طريق ادوات السياسة النقدية (سعرة الفائدة) وتحقيق الاستقرار في مستوى العام للأسعار في نفس الوقت وان السياسة النقدية تركز في المقام الاول على الهدف الرئيسي هو تحقيق الاستقرار في مستوى العام للأسعار وتهدف للتحوط من عدم الاستقرار المالي التي يجب ان يركز عليها البنك المركزي بشكل أفضل، واثبتت النتائج ان تكون جميع الادوات المالية اكثر فعالية في معالجة المخاطر المالية وان ادراج اداة سعر الفائدة لمعالجة عدم الاستقرار المالي يوفر نتيجة ضعيفة وفيما يتعلق بالادوات السياسة النقدية تشير النتائج الى ان الاداة التي تتكيف تلقائيا مع مستوى المخاطرة هي عمليات السوق الفتوحة اذ تعمل بشكل افضل في تحقيق الاستقرار للقطاع المالي، واوصت الدراسة ان السلطات النقدية يمكن ان تساهم بشكل كبير في تحسين نتائج الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي بشكل عام عن طريق توخي مزيد من الحذر بشان التطورات في القطاع المالي وتاثيرها على النشاط الاقتصادي الحقيقي، نوع الدراسة :Goldberg, jonathan, monetary policy strategies and tools: financial stability considerations, published by Elsevier b.v. 2020

مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

لم تأت دراستنا بمعزل عن الدراسات السابقة، بل كانت مكملة لتلك الدراسات ومع ذلك، فهو فريد ومتميز عن الدراسات والابحاث السابقة من خلال: دور السياسة النقدي في تحقيق الاستقرار النقدي والتطور الحاصل في عرض النقد من ارتفاع وانخفاض على مدار سنوات البحث ، واثر عرض النقد على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي، مثل الناتج المحلي الاجمالي الاسعار الجارية، التضخم ، وقد تم اخذ اكثر من متغير ومؤشر تفسيري بتأثر في عرض النقد.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.10

المبحث الاول
الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد

تعتبر السياسة النقدية إحدى السياسات الاقتصادية التي تتعلق بإدارة العرض والطلب على النقد والعملات في الاقتصاد، وتهدف السياسة النقدية الى تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التحكم في المعروض النقدي والأسعار، وتحقيق أهداف اقتصادية معينة، مثلا القضاء على التضخم وتحقيق والنمو الاقتصادي، تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية لكونها تلعب دورا مهماً في جميع النواحي الاقتصادية وتعتبر من أهم وظائف البنوك المركزية، وفي القرن العشرين أصبحت السياسة النقدية ودراستها جزءا لا يتجزأ من نواحيها المختلفة من السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وإن الاهتمام بالسياسة النقدية وظهورها في الفكر الاقتصادي خلال القرن الماضي، مع الاهتمام الخاصة في أثناء الأزمات النقدية، وعدم الاستقرار النقدي الذي شهدها القرن الحالي، لذلك ان السياسة النقدية جزءاً أساسيا و مهماً من مكونات السياسة الاقتصادية نظراً لأهمية السياسة النقدية سواء كانت في الدول المتقدمة أو دول النامية، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق الى السياسة النقدية وأنواعها وأهميتها من جانبها النظري.

اولاً: مفهوم السياسة النقدية وأنواعها

تعرف السياسة النقدية :بانها مجموعة الاجراءات التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير على عرض وكلفة النقود والائتمان بغرض تحقيق اهداف اقتصادية وطنية محددة مثل النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل لقوة العمل، والاستقرار السعري ان هذا التعريف للسياسة النقدية يشير ضمنيا الى وجود نهجين لإدارة السياسة النقدية فالسلطات النقدية يمكنها ان تعمل من خلال وضع هدف محدد للعرض النقدي تاركة المجال لسعر الفائدة للتحرك وفق ما تفرضه قوى السوق، أو ان تقوم السطات النقدية بتحديد أو إستهداف سعر فائدة معين بشكل مسبق ومن ثم تتولى تغيير كمية النقود المعروضة بما يؤمن تطابقها مع الكمية المطلوبة عند سعر الفائدة المستهدف او المحدد.(Edwards,Cheryl L,1997,:85)

أن مفهوم السياسة النقدية قد طرأ علية العديد من التطورات من حيث الوظائف والاهداف تبعا لتطور النظريات النقدية. وللسياسة النقدية معنيان:

السياسة النقدية بمعناها الضيق:

وتعني الاجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد وتحقيق أهداف افتصادية محددة مثل هدف الاستخدام الأمثل ويشير هذا المفهوم الى التوسع او الانكماش في النقود المتداولة لتحقيق الهدف الذي تصبو الية.

وقد عرف (George,pariente) بانها مجموعة من الاجراءات التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير في الاقتصاد وضمان استقرار سعر الصرف (قدي،53،2006)

السياسة النقدية بمعناها الواسع:

وتعني جميع الاجراءات النقدية والمصرفية التي تستهدف مراقبة حجم النقد المتيسر في الاقتصادي القومي وهي بذلك تعني العمل يوجة للتاثير في النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي اي حجم وتركيب الدين الحكومي.(Micheal,270,:2009)

ثانيا: أنواع السياسة النقدية

1- **السياسة النقدية الانكماشية :**يتبع البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية لتقييد الائتمان وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع لكبح الطلب الكلي، ورفع معدل الفائدة، وتقليل القدرة على الشراء وهنا تسعى الحكومة إلى تقليل النقود المتداولة في أيدي الجمهور والجهاز المصرفي، من خلال آلية المضاعف، وذلك بالتأثير العكسي على مكونات عرض النقد، وبالتالي محاربة التضخم.(موساوي،4،2016)

2- **السياسة النقدية التوسعية :**تعني هذه السياسة بزيادة الطلب الكلي، من خلال زيادة القدرة على الشراء، وذلك بسعي الحكومة إلى زيادة حجم النقود المتداولة في أيدي الأفراد، وفي الجهاز المصرفي. ويستخدم هذا النوع من السياسات في معالجة البطالة والركود الاقتصاديين، بالإضافة إلى تدعيم البناء الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة والمساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية عبر آلية خلق النقود وبتأثير مضاعف النقود.(جمال،111،2002)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.10

ثالثاً: أهداف السياسة النقدية وادواتها

تختلف أهداف السياسة النقدية من دولة لأخرى، وترتبط مستهدفاتها بدرجة التقدم الاقتصادي وهيكلية السياسات الاقتصادية الكلية، ودرجة انفتاح الاقتصاد على الاقتصادات العالمية، وعلى ذلك، تختلف مستهدفات وضع السياسات النقدية في الدول النامية، عنها في الدول المتقدمة، حيث تميز السياسة النقدية في الدول الصناعية المتقدمة بالتركيز بصورة أكبر على تحقيق هدف استقرار الأسعار واستهداف التضخم كهدف رئيسي- للسياسة النقدية. هذا في حين تتعدد أهداف السياسة النقدية المطبقة في الدول النامية، واقتصادات الأسواق الناشئة، لتشمل إلى جانب استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر الصرف، وتحقيق درجة أكبر من التنافسية لمنتجاتها الوطنية في الأسواق العالمية، كذلك استهداف معدلات للفائدة تسهم في زيادة الاستثمارات، وغيرها من الأهداف تتمحور أهداف السياسة النقدية بوجه عام حول هدف رئيسي- هو استقرار المستوى العام للأسعار، الذي يُعوّل عليه في تعزيز النمو الاقتصادي والمحافظة على قيمة العملة الوطنية، بالقدر الذي يعزز الوضع الخارجي، ويدعم تنافسية الصادرات الوطنية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، تسعى السلطات النقدية لتحقيق مجموعة من الأهداف التشغيلية والأهداف الوسيطة.(عبد الواحد55،1993)

اولاً:أدوات السياسة النقدية: (الأدوات الكمية غير المباشرة)

تمكن البنوك المركزية للبلدان المتقدمة من التأثير على عرض النقد من خلال الأساس النقدي. فهذه البنوك تحتكر السيطرة على كل من العملة في التداول ونسبة الاحتياطي القانوني التي تتحدد في ضوئها الاحتياطيات المصرفية، وعلى هذا الأساس يتم إعادة مسؤولية تنفيذ السياسة النقدية بالبنوك المركزية، وترتكز البنوك المركزية في تنفيذ السياسات النقدية، من خلال ادواتها.

1- سعر اعادة الخصم:

آلية عمل سياسة سعر الخصم او مايسمى بسعر الفائدة هو اقراض البنك المركزي للمصارف التجارية او هو سعر اعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي من جانب المصارف التجارية، اما عن آلية استخدام هذه الاداة فيمكن تلخيصها في اطار سياسات التوسعية والانكماشية إذ ان البنك المركزي عندها يهدف الى اتباع سياسة نقدية توسعية لانعاش الاقتصاد ومعالجة الفجوة الركودية يقوم بتخفيض سعر الفائدة الذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي بمعنى انه يخفض سعر الخصم مما يحفز المصارف على الاقتراض منه فتزيد الاموال المتاحة لها لإقراض الافراد ودفع عملية التنمية في البلاد، (الوزني والرفاعي ، ٢٠٠٧ : ٢٣٦)

2- عمليات السوق المفتوحة:

تعد عمليات السوق المفتوح الأداة الأساسية والأكثر فعالية ومرونة لتنفيذ السياسة النقدية، وتحديدا لتغيير الأساس النقدي وسعر الفائدة قصير الأمد، بالإتجاه الذي يخدم السياسة الاقتصادية، وتتلخص هذه العمليات بقيام البنك المركزي ببيع وشراء الأصول المالية (على سبيل المثال لا الحصر، الأوراق المالية الصادرة عن الخزينة، الذهب، النقد الأجنبي) من خلال السوق وتوظيف الأساس النقدي لتسوية عمليات البيع والشراء هذه إن عملية شراء البنك المركزي للأوراق المالية تقود الى توسيع الأساس النقدي بينما تفضي- عملية بيعه للأصول المالية الى العكس، ولتسوية عملية الشراء يقوم البنك المركزي إما بدفع المبلغ نقداً الى البائع أو بتحرير صك بالمبلغ باسم البائع والذي سيجد طريقه بعد ايداعه في النظام المصرفي الى حساب الاحتياطي العائد لمصرف البائع، أو لأحد المصارف الأخرى،

3- نسبة الاحتياطي القانوني

تسعى البنوك المركزية للسيطرة على نشاط المصارف التجارية، وتوجيهها بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية السائدة في الاقتصاد، ومن اجل جعل المصارف التجارية قادرة على ماوجهة خطر الافلاس الذي قد تتعرض له، وتسمح هذه النسبة للبنك المركزي بتنظيم الائتمان والتحكم فيه عندما تكون هنالك زيادة محتملة في عمليات السحب المتزامنة وغير المتوقعة من قبل المودعين، ويتم تحديد الاحتياطيات القانونية التي يجب ان تحتفظ بها المصارف التجارية لدى البنك المركزي وبنسبة معينة يحددها القانون وعادة ما تكون هذه النسبة القانونية غير ثابتة وإنما تتغير بناءً على السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي والظروف الاقتصادية السائدة في البلد،(الوادي، واخرون،2010-241-242)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.10

المبحث الثاني
الأطار النظري للاستقرار النقدي

تمهيد

ان تحقيق الاستقرار النقدي يأتي في مقدمة الاهداف النهائية للسياسة النقدية، وذلك انطلاقا من خطورة النتائج المترتبة عن عدم الاستقرار النقدي، وتاثيرها على النمو الاقتصادي بوجة عام، فمن ناحية ينتج عن ارتفاع التضخم عن المستويات المستهدفة، في اقتصاد ما ، تراجع الدخل الحقيقي للافراد، ومن ثم تراجع الاستهلاك الذي يؤدي في المدى المتوسط والطويل الى تراجع الاستثمارات ومستوى التشغيل، ومن ناحية اخرى يؤدي الانكماش الى تراجع الانتاج وارتفاع تكلفته، بما يؤدي ايضا الى الدخول في نفس الحلقة متضمنا تراجع الاستثمارات والدخول والاستهلاك والنمو الاقتصادي.(الطيب،32،2001)

اولاً: مفهوم الاستقرار النقدي وأهميته:

تعتبر الكتلة النقدية شريان الحياة للاقتصادي وذلك بسبب الدور الفعال الذي تمارسة في تسوية المدفوعات الاجنبية والمحلية لذلك واجب على السلطة النقدية أن تعمل على التحكم فيها بما يتلائم مع حاجة البلد، وبذلك يقوم البنك المركزي بإصدار النقود القانونية التي عليه حيازتها بمقابل تغطية القاعدة النقدية المصدرة ويطلق عليها الكتلة النقدية، وأن هنالك العديد من الاوجه التي يمكن من خلالها ان نرى اهمية دور النقود في الاقتصاد، وأن واحدة من هذه الاوجه المهمة هي العلاقة بين الدخل النقدي والمعروض النقدي وهذه العلاقة تعرف بسرعة دوران النقود،(اميمة طوقان،4،2005)

ثانيا: أهمية الاستقرار النقدي:

يعد الاستقرار النقدي المرآة العاكسة للوضع العام لاقتصاد البلد، فاستقرار المستوى العام للاسعار وأسعار الفائدة، واسعار الصرف يعد شرطاً اساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي ، فتوفر الاستقرار النقدي في البلد سيساهم بشكل كبير في جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية لان المستثمرون لن يتعرضوا الى خسائر كبيرة بسبب استقرار المستوى العام للاسعار وتدني معدلات التضخم، كما ان الاستقرار النقدي يعد امراً في غاية الاهمية لكي تعمل بين المؤسسات المالية والمصرفية بشكل كفوء وتمارس دورها في عملية التوسط بين المستثمرين والمدخرين، فاستقرار اسعار الفائدة لن يعرض المؤسسات المالية للخسائر عند دخولها الى سوق الاوراق المالية او عند تقدم خدماتها المتمثلة بالاقراض والايداع والتامين وغيرها من الخدمات المالية والمصرفية. (Piplica,2014,:45)

ثالثاً: مؤشرات الاستقرار النقدي والعوامل المؤثرة عليه

اولاً: العوامل المؤثرة على الاستقرار النقدي:

1- **التضخم:** يعرف الاقتصادي الامريكي (مليتون فريدمان) التضخم بأنة الزيادة المفرطة في اصدار النقد فالتضخم هو ظاهرة نقدية، ويقر كينز بهذا التعريف مع تمييزه لحالتين في الاقتصاد، الاول دون مستوى التشغيل الكامل ، اما الثاني هو التضخم السيء عند كينز، وهو ذلك التضخم الناشيء عن زيادة في اصدار النقد بعد الوصول الاقتصاد الى مرحلة الاستخدام الكامل بحيث ستؤدي زيادة .الى ارتفاع في الاسعار ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للنقود. (Janine,B,1981,:212)

2- عرض النقد: شهدت المدة بعد عام 2003 تغيرات مهمة في المجال النقدي منها اصدار قانون جديد للبنك المركزي العراقي يستهدف الحفاظ على استقلاليته وقيامه بالدور المطلوب للانتقال إلى اقتصاد أكثر حرية واقل تدخلا من الجانب الحكومي ، وكذلك اصدار عمله وطنية موحدة جديد ، واتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز الاحتياطي من النقد الاجنبي لاسيما بعد مؤتمر باريس للمانحين ، وتخفيض ديون العراق بعد حصوله على اعفاء بحدود (80%) والباقي ديون دون ان تتحمل أي فائدة ، وهذا يعد عامل دعم للاحتياطي النقد الاجنبي لدى البنك المركزي

3- سعر الصرف : اعتمد البنك المركزي على سياسة اسعار الصرف المتعددة من خلال العقود التي سبقت عام 2003 ، وذلك لتوافقها مع السياسة الاقتصادية في تلك الحقبة الزمنية واستمرت حتى صدور قانون(56 لسنة 2004) والذي رسم من خلالها السياسة النقدية في العراق في ضوء التوجه نحو اقتصاد السوق وضمانه بالاستقرار النسبي في اسعار الصرف المحلية مع العملات الاجنبية وخاصة الدولار، وقد قام البنك المركزي العراقي بأقامة مزاد العملة الاجنبية، من خلال تطبيق سياسة سعر الصرف الثابت في العراق، اذ اعتمد على سياسات اسعار الصرف المعلومة المدارة، (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي،2004،13)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.10

الشكل (1) تطور سعر الصرف في العراق للمدة (02010-2022)

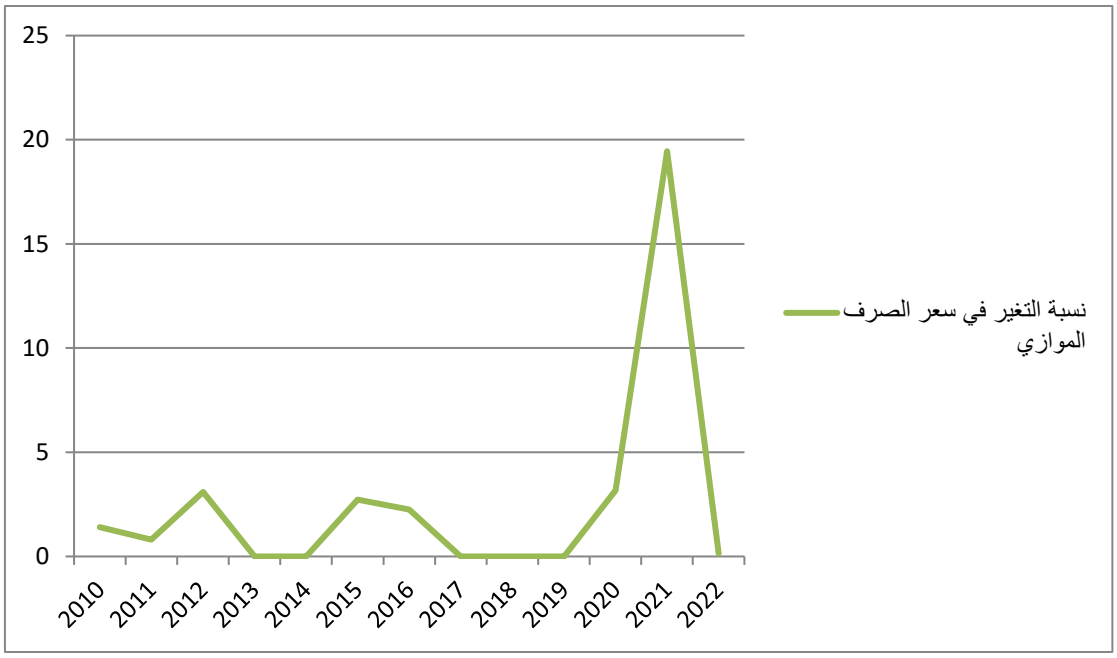

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول

4- سعر الفائدة: يسعى البنك المركزي الى تحرير اسعار الفائدة من اجل اصلاح وادارة الاقتصاد الكلي واستقرار النظام المالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومواجهة الموجات التضخمية ، ويتبع البنك المركزي العراقي قاعدة تايلر والتي تعمل على رفع السعر عندما يعاني الاقتصاد من التضخم والعكس عندما يكون معدل التضخم منخفض ويمكن السلطات من تكييف سعر الفائدة بما يخدم التغير في المتغيرات الاقتصادية (البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٨ ، ٤٣)

المبحث الثالث

السياسة النقدية المطبقة في العراق ومساهمتها في تحقيق الاستقرار النقدي خلال المدة (2016-2022)

تمهيد

تهدف السلطة النقدية في العراق جاهدة الى تحقيق الاستقرار النقدي ومعالجة التضخم وزيادة معدلات النمو الاقتصادي حيث ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات متعددة تمثل بريعية الاقتصاد واعتماده على المورد النفطي مع تشوه الهيكل الانتاجي وضعف في القطاعات الاقتصادية الاخرى وهذا يسبب الكثير من المشاكل كتزايد عرض النقد والتضخم وزيادة معدلات البطالة، الخ. وبناء على ذلك فان السلطة النقدية تستخدم السياسة النقدية لتحقيق أهم اهدافها المتمثلة بالاستقرار النقدي.

اولاً: لمحة عن السياسة النقدية في العراق بعد عام 2003

بعد حالة الفوضى والاضطراب الذي شهد العراق بعد عملية التغير والفراغ السياسي والامني، حدث للبنك المركزي العراقي حالة من التدهور في صافي ثرواته تمثلت بتراكم ديون حكومية رديئة ، وارصدة مجمدة في جانب موجوداته التي تعرضت معظمها للتسوية من قبل دائني الحكومة الخارجيين في حين تراكمت مديونية خارجية في جانب المطلوبات تحملتها الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي (الربيعي،2010، 22)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.10

ثانيا: استبدال العملة القديمة بعملة جديدة

بدأت المرحلة الحاسمة في ادارة السياسة النقدية بعد استبدال 4 تريليون من العملة القديمة بعملة جديدة في 15 كانون الثاني 2004 ، مما ساعد على تحقيق عدد من المزايا الايجابية منها توحيد العملة في كافة انحاء البلد وتحسين ديمومة العملة والحد من عمليات التزوير ، فضلا عن الغاء ظاهرة تعدد أسعار الصرف للدينار العراقي والغاء فارق اختلاف السعر بين طبعات العملة المختلفة.

ثانياً: تحليل أهم متغيرات الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2016-2022)

ان الاستقرار النقدي يعتبر من اهم الاهداف الرئيسية التي تسعى كل من الحكومة والبنك المركزي الى تحقيقها، وذلك لا يأتي الا اذا كان هناك نشاط اقتصادي يدار ضمن بيئة اقتصادية سليمة تتمثل في وجود نوع من الاستقرار النقدي والاقتصادي، اذ يسعى المجتمع جاهدا للحفاظ على استقرار الاقتصاد من خلال انتهاجه سياسات واجراءات وقائية تتعلق اساسا بكيفية التحكم في الطلب والعرض، ويهدف معرفة الاجراءات المتبعة من طرف البنك المركزي لتحقيق تلك الاهداف.

اولاً:استعراض مؤشرات الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2016-2022)

نستعرض في هذا الجانب مؤشرات قياس الاستقرار النقدي في العراق، وذلك على النحو الاتي:

1- مؤشر العلاقة بين التغير في عرض النقود والتغير في الناتج المحلي الاجمالي:

جدول (1) مؤشر العلاقة بين التغير في عرض النقود والتغير في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2016-2022) مليون دينار

السنة	عرض النقد 1	التغير في عرض النقد 2	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية 3	التغير في الناتج المحلي الاجمالي 4	قيمة المؤشر 4\2 5 %
2016	90.359.096	0.068	196924142	0.01	680
2017	92.857.047	0.027	221665709	0.12	22.5
2018	95.390.725	2.7	254870184	0.14	1.92
2019	103.441.131	0.084	262917150	0.03	280
2020	119.906.260	0.15	198774325	-0.24	(62.5)
2021	120.876.983	8.0	199987326	6.1	131.1
2022	130.986.000	0.08	212408657	0.06	133.3

المصدر:البنك المركزي العراقي، المديرية الاحصائية للأبحاث، النشرات لأعداد متفرقة،

العمود(2،4،5) من عمل الباحث.

يتبين من خلال الجدول (1) ارتفاع عرض النقد في عام 2016 حيث بلغ (90.359.096) مليون دينار وبمعدل تغير بلغ نسبته (0.068) نتيجة زيادة العملة خارج البنوك الى حالة الاحتفاظ والاحتياط بالمدخرات لدى الجمهور في حالة الركود الاقتصاد، واستمر عرض النقد بالارتفاع حتى عام 2019 قد بلغ (103.441.131) مليون دينار وبمعدل تغير بلغ نسبته (0.084)،اما فيما يخص الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية خلال الاعوام التالية (2016،2017،2018،2019،) اخذ الناتج المحلي الاجمالي بالتزايد التدريجي وبمعدلات تغير سنوية موجبة، وسبب هذا الارتفاع والتحسن هو الوضع الامني الاقتصادي والزيادة الحاصلة في اسعار النفط العالمية من جهة واعادة السيطرة على الابار النفطية من قبل الحكومة المركزية ومن جهة اخرى، ما تسبب في زيادة نسبة الصادرات النفطية، اما عام 2020 فقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي ليبلغ (198774325) مليون دينار وبمعدل تغير سالب بلغ نسبته (0.24-%) بسبب دخول جائحة كورونا، اما في عام (2021) بلغ الناتج المحلي الاجمالي

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.10

(199987326) مليون دينار وبنسبة تغير (6.1) ثم بلغ الناتج المحلي الاجمالي في عام 2022 (212.408.657) مليون دينار وبنسبه تغير (0.06%) والسبب الانخفاض يعود الى تفاقم ازمة جائحة كورونا التي اجتاحت العالم. (تقرير البنك المركزي،31، 2015)

الشكل (2) التغير في عرض النقد في العراق للمدة (2010-2022)

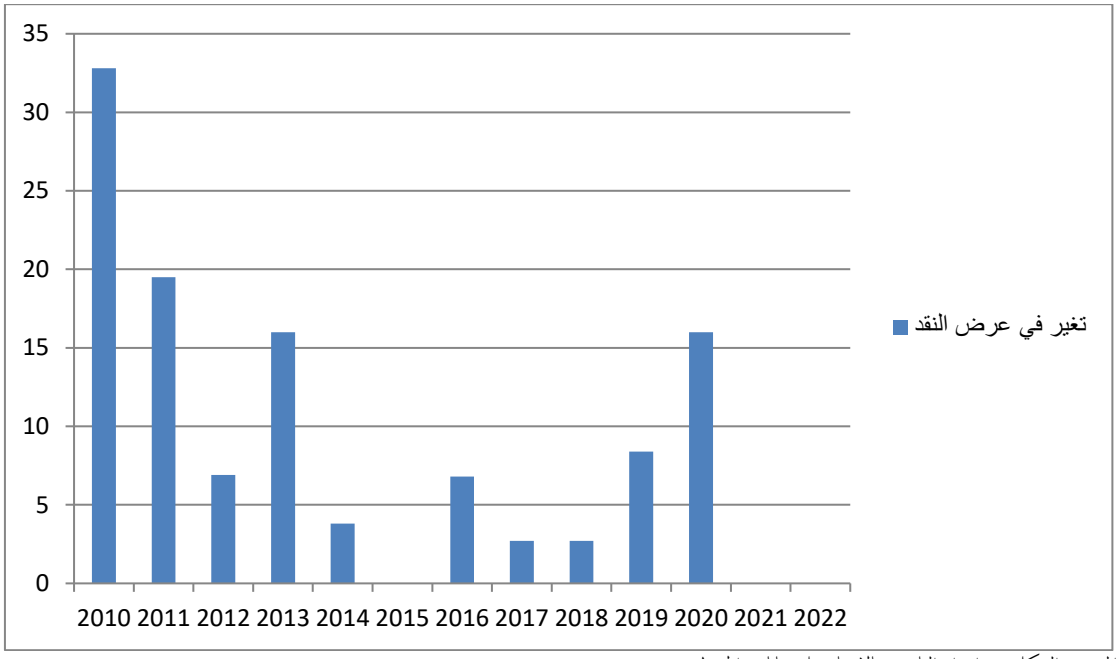

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول

2- مؤشر العلاقة بين معدل التغير في كمية الائتمان المصرفي ومعدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي:

جدول (2) مؤشر العلاقة بين المتغير في الائتمان المصرفي والتغير في الناتج المحلي الاجمالي (2016-2022)

السنة	الائتمان المصرفي 1	التغير في الائتمان المصرفي% 2	التغير في الناتج المحلي الاجمالي% 3	قيمة المؤشر 3\2 4
2016	37180	0.01	0.01	100
2017	37953	0.02	0.12	16.6
2018	38486	0.01	0.14	7.14
2019	42052	0.09	0.03	300
2020	49817	0.18	-0.24	(75)
2021	52971	0.06	6.1	0.98
2022	60576	0.14	0.06	233.3

المصدر:البنك المركزي العراقي ، المديرية الاحصائية للأبحاث ، النشرات لأعداد لسنوات متفرقة العمود(2،3،4) من عمل الباحث

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.10

يوضح الجدول(2) في عام 2016 بلغ حجم الائتمان (37180) مليار دينار وبنسبة تغير بلغت (0.01) ويرجع ذلك بسبب منح الائتمان من قبل الدولة للمواطنين،اما بعد التحرير العراق من المنظمات الارهابية وتخلص من داعش الارهابي بدا العراق يستعيد وضعة الامني ثم الاقتصادي وبدا يتعافى تدريجي، وفي عام (2019) سجل الائتمان المصرفي (42053) مليار دينار وبنسبة تغير بلغت (0.09)، ويعاود الارتفاع في عام (2020) وبلغ حجم الائتمان (49818) مليار دينار وبلغت نسبة التغير في الائتمان المصرفي (0.18) بعد ما كانت النسبة في عام (2019) (0.09) اما في عام (2021) بلغ حجم الائتمان المصرفي (52971) مليار دينار وبنسبة تغير (0.06) وبعدها ارتفع حجم الائتمان في عام 2022 الى (60576) مليار دينار وبنسبة التغير بلغت (0.14) بسبب الظروف التي مره بها البلاد ودخول جائحة كورونا وبسبب ظروف التي مر بها البلاد، وقد كانت معدلات التغير في الناتج المحلي الاجمالي في عام 2016 بلغت نسبة التغير في الناتج المحلي الاجمالي (0.01) حتى عام 2020الذي قد بلغت النسبة (0.24-) بسبب الاقتصاد الريعي الذي يتسم به الاقتصاد العراقي وايضا دخول جائحة كورونا وبسبب الارتفاع في الائتمان الا انه في نفس الوقت استمرار معدلات البطالة وكثرة الهجرة من المواطنين الى الخارج بحثا عن العمل، اما في عامي 2021- 2022 ارتفع معدلات التغير في الناتج المحلي الاجمالي الى (6.1) و (0.6) بسبب ارتفاع الائتمان المصرفي ولكن تأثيره ضعيف على متغيرات الاستقرار الاقتصادي وهناك انعدام للمتابعة بالقروض وتوجيهها نحو الاهداف التي منحت من أجلها،اما مؤشر الاستقرار النقدي في عام 2016 فان الجدول يشير الى ان معامل الاستقرار النقدي قد بلغت النسبة (100) بسبب سياسات الاصلاحية التي اتبعتها الحكومة للسياسة التقشفية، وقد اختلفت حدة التضخم خلال السنوات المدروسة، اما في عام 2019 يتضح بان قيمة المؤشر هذا ارتفعت الى (300) وفي عام 2020 ليسجل (75) حالة سالبة وذلك يعزى للصدمات التي تعرض اليها الاقتصاد من تداعيات سلبية على معظم مؤشرات الاقتصادية الكلية ومنها تراجع النمو في الناتج المحلي الاجمالي، اما في عام 2021 فقد بلغت نسبة هذا المؤشر الى (0.98) وفي عام 2022 فقد بلغت نسبة المؤشر (233.3) وبسبب هذا الارتفاع نمو السيولة المحلية وبنسبة أكبر من معدل التغير في الناتج المحلي والامر الذي ادى الى اتجاه تضخمي في الاقتصاد

3- مؤشر التغير في عرض النقود الى معدل التغير في الرقم القياسي للأسعار:

جدول (3) مؤشر التغير في عرض النقود الى معدل التغير في الرقم القياسي للأسعار في العراق للمدة (2016-2022)

السنة	تغير في عرض النقد 1	الرقم القياسي للأسعار 2	تغير بالرقم القياسي للأسعار 3	قيمة مؤشر 3\1 4
2016	7.02	104.2	-29.83	-0.24
2017	1.5	105.1	0.86	1.74
2018	2.6	105.3	0.19	13.68
2019	8.4	105.2	-0.09	-93.33
2020	15.9	106.2	0.95	16.74
2021	16.7	113.1	6.50	1.65
2022	20.2	118.5	6.9	17.39

المصدر: النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للاعوام (2010-2022) العمود (2،3،4) من عمل الباحث

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.10

يتبين من خلال الجدول (3) ان الرقم القياسي للأسعار المستهلك في عام (2016) ارتفع معدل الرقم القياسي للاسعار الى (104.2) بسبب التغييرات الحاصلة في اغلب الاقسام الرئيسة لسلع والخدمات وبنسبة تغير (29.83-) اما في عام (2017) الى عام (2019) شهدت الارقام القياسية للأسعار المستهلك استقراراً نسبيا في الاسواق المحلية، وهذا يعني استقرار مستوى المعيشي وتوليد عائد نقدي للنقود المحمولة والتي تتمثل بانخفاض الاسعار وزيادة كمية السلع والخدمات التي يمكن شراءها بوحدة نقدية، اما في عام (2020) ارتفع الرقم القياسي للأسعار بنسبة (1%) عن سنوات السابقة بسبب دخول جائحة كورونا وبنسبة تغير بلغت (0.95%)، اما في عامي (2021-2022) ودخول جائحة كورونا وارتفاع سعر الدولار وانخفاض قيمة دينار العراقي من قبل البنك المركزي ارتفع الرقم القياسي للأسعار في عام (2021) الى (113.1) وبنسبة تغير بلغت نحو (6.50%) وفي عام (2022) بلغ الرقم القياسي للأسعار نحو (118.5) وبنسبة تغير (6.9%) وذلك بسبب الاجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي العراقي للحد من ارتفاع معدلات التضخم واستقرار الاسعار وتحسين في سعر الصرف للدينار العراقي، اما قيمة معامل الاستقرار فقد بلغت في عام 2016 انخفاض في قيمة المؤشر الى (0.24-) وذلك بسبب تداعيات الازمة المالية المحلية، واستمر بالانخفاض حتى عام 2019 الذي قد بلغ قيمة المؤشر (93.33-) بسبب انعدام الاستقرار النقدي اي انه كان متذبذباً بين التضخم والانكماش، اما في السنوات الاخير، (2020-2021-2022) كان قيمة المؤشر تتراوح بين الارتفاع والانخفاض (16.47) (1.65) (17.39) بسبب دخول جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط عالمياً وانخفاض قيمة الدينار العراقي من قبل الحكومة .

الاستنتاجات:

1- ان السياسة النقدية هي الاجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد وتحقيق اهداف اقتصادية معينة، تتبعها الادارة النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق هدف اقتصادي
2- ان السياسة النقدية تهدف الى تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التحكم في المعروض النقدي والاسعار
3- يعتبر الاستقرار النقدي المهمة الاساسية للوضع العام لاقتصاد لاي دولة، فاستقرار المستوى العام للاسعار وأسعار الفائدة، واسعار الصرف يعد شرطاً اساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي
4- بالرغم من استقلالية البنك المركزي العراقي وفق القانون 56 لسنة 2004، ، ولكن القدرة للسياسة النقدية للسيطرة على نمو العرض النقد كانت محدودة لكون الاساس النقدي يزداد نتيجة الرصيد للموجودات الاجنبية عن طريق القطاع النفطي وبالتالي يسود اثر الهيمنة المالية النفطية
5- ان ارتفاع مؤشر عرض النقد مما سبب انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي مما سبب عجز في الموازنة العامة للدولة بسبب الحروب والوضع الامني وزيادة الانفاق العسكري
6- ان ارتفاع في عرض النقد جاء بسبب نتيجة زيادة العملة خارج البنوك الى حالة الاحتفاظ والاحتياط بالمدخرات لدى الجمهور.
7- ان الزيادة في عرض النقد كانت اكبر من الناتج المحلي الاجمالي، مما قلل من فرصة تحقيق الاستقرار النقدي
8- ان ارتفاع في حجم الائتمان كان بسبب المنح من قبل الدولة، وايضا دخول جائحة كورونا الا انه وفي نفس الوقت استمرار معدلات البطالة وكثرة الهجرة من المواطنين الى الخارج بحثا عن العمل.
9- ان ارتفاع في قيمة مؤشر الرقم القياسي للأسعار المستهلك جاءت بسبب التغييرات الحاصلة في اغلب الاقسام الرئيسة لسلع والخدمات.
10- ان التوسع في عرض النقد بشكل كبير لتمويل مجموعة من تخصيصات ولسد العجز الكبير في الموازنة الذي كان يزيد عن 50% مما ادى الى تفاقم ظاهرة التضخم والانخفاض في القوة الشرائية لاصحاب الدخل المحدود

التوصيات:

1- ضرورة تمكين البنك المركزي من انتهاج سياسات نقدية تستهدف في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التنسيق بين التوازن من المعروض النقدي والناتج المحلي الاجمالي.
2- يجب على البنك المركزي القيام بترشيد النفقات العامة الى حدود معينة ضرورية فقط مثل الأجور ورواتب وعدم التوسع في زيادت النفقات مما يسبب الى التضخم

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.10

3- التأكيد على ضرورة الحفاظ على استقلالية البنك المركزي العراقي وعدم ربطة بالحكومة وبقاء السياسة النقدية مستقلة عن السياسة المالية، لان تبعيتها للسياسة المالية سيغير من اهداف السياسة النقدية المتمثلة بتحقيق الاستقرار النقدي والسعري ويجعل منها اداة لتحقيق اهداف السياسة المالية، والعمل على دعم البنك المركزي واعطائة دورا أكبر عند تطبيقة لسياسته النقدية والقيام بدوره الرقابي واصلاح النظام في ادارة العملة

4- من اجل التغلب على المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي لابد ان تكون هناك خطة وطنية استراتيجية، حتى يعمل البنك المركزي عليها ضمن هذه الخطة وليس بمعزل عن هذه الخطة لكي تكون النتائج المتحققة ذات اهداف استراتيجية شاملة

5- لكي تكون ادوات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي مستحدثة وفعالة يجب معالجة مشاكل الاقتصادية،(الحفاظ على استقلالية البنك المركزي العراقي لرسم وصياغة السياسة النقدية، وبما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي، ويحقق اهداف السياسة النقدية التي يجب ان تكون منسجمة مع بقية السياسات الاقتصادية الكلية للحكومة، توفير اسواق مالية ونقدية متطورة وهذا مايفتقره الية العراق).

6- ضرورة توجيه الائتمان المصرفي نحو القطاعات الاقتصادية الانتاجية بالتركيز على مسألة توزيع الائتمان المصرفي وبما ينسجم مع النهوض بمستوى النشاط الاقتصادي.

7- يجب التخفيض في منح الائتمان المصرفي المقدم لبعض القطاعات الاقتصادية او المشاريع الغير ناجحة ذات جدوى اقتصادية غير جيدة مما يضمن الاستقرار الاقتصادي داخل البلد للحد من مستوى التضخم والمحافظة على التوازن الداخلي.

ان تلعب السياسة النقدية دورا فاعل في الحد من ظاهرة التضخم وتقليل معدلات البطالة لما يتبعها من مخاطر على الصعيد الاحتياطي والسياسي والاجنبي

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

Arabic References:

محمد محمد الطيب، ادارة احتياطيات الصرف الاجنبي الواقع والتطلعات، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة حسيبة بو علي بالشاف، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم الاقتصاد، الجزائر،2001، رسالة منشورة

أميمة طوقان، دور البنوك المركزية في ارساء السياسة النقدية، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سوريا، في ضوء التجارب العومية والعالمية،2005،ص4

عطية عبد الواحد، 1993، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول في التنمية الاجتماعية، ضبط التضخم، دار النهضة العربية مصر

جال خريس، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن 2022،ص 111

الوزني، خالد واصف، الرفاعي، احمد حسين، مبادى الاقتصاد الكلي، الاردن عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة الثانية 2007،

سليم موساوي، فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية حالة الجزائر، لنيل شهادة ماجستير،2016،ص4

د. فالح خلف علي الربيعي، تحليل التغيرات في توجهات السياسة الاقتصادية في العراق، مصدر سابق 2010، ص11

(www.Borsaat.com)

(www.econlib.org/enc/mentliapolicy.com)

سرمد اياد صلال الفهداوي ودكتورة افتخار محمد مناحي الرفيعي،أهمية السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي، الجامعة العراقية،كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الدراسات الاقتصادية،العدد (4) مجلد (3) كانون الاول لسنة 2024

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/4.3.2025.10

تقارير البنك المركزي العراقي ، قانون البنك المركزي رقم 22 لسنة 3004 الملحق أ ، ص3
تقارير البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٨ ، الملحق أ، ص٤٣

English References:

Edwards, Cheryl L. "Open market Operations in the 1990's," Federal Reserve Bulletin, November 1997, p. 859 www.federalreserve.gov/pubs/bulletin/1997/199711lead.pdf ; Akhtar, M. A. "Understanding Open Market Operations," Federal Reserve Bank of New York, 1997, p. 6 accessible at, http://research.stlouisfed.org/aggreg/meeks.pdf; Labonte, Marc. "Monetary Policy and the Federal Reserve: Current Policy and Conditions," op. cit., pp.3-4

Michel, epgdman, 2009, macroeconmic theory and policy, new York university, usa

Grenville, Stephen. "The Evolution of Monetary Policy: From Money Targets to Inflation Targets," in Philip Lowe (ed.) Monetary Policy and InflationTargeting, Reserve Bank of Australia, 1997, p. 128, accessible at http://www.rba.gov.au/publications/confs/1997/pdf/grenville.pdf

Piplica, D., Speranda, A., Perkovic, Z, J., (2014), Some Aspects of Actual CBI and Inflation in the Countries of Southeast Europe, Montenegrin Journal of Economics, , (2),Growth, Leaders' Summit, July, Hamburg, Germany p45, .

Janine B et Alain G, Dictionnareeconomique et sociale, paris : Hatier 1981

Frederic S. miskin , the causes of inflation , working paper no. 1453, cambride MA 2138 , September , 1984